

كما ذكر سابقاً، تستند خطوات كازاخستان في مجال السياسة الخارجية على العلاقات الاقتصادية. حتى سياسة "نزع السلاح النووي"، التي كانت موضع اهتمام كازاخستان بشكل عام والتي لا تبدو ظاهرياً مرتبطة بالاقتصاد، كانت في الواقع لصالح اقتصاد كازاخستان في الساحات الدولية من خلال خلق علامة تجارية وطنية إيجابية وبناء الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، في إطار التعددية والمشاركة النشطة في التعامل مع مختلف الأحداث العالمية (محاولة التأثير الإيجابي على الأحداث بما في ذلك مبادرات الوساطة وغيرها) في العقد الماضي، تلقت كازاخستان ردود فعل إيجابية من المنظمات والمجتمعات الدولية، والتي تحولت في الخطوة التالية إلى عامل غير مباشر لتسريع وتسهيل جذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي جلبت المنافع الاقتصادية وفي النهاية مهدت الطريق لتأمين المصالح الوطنية لهذه الدولة.

إن متابعة سياسة خارجية متعددة الأوجه والتأكيد على الدبلوماسية متعددة الأطراف من قبل كازاخستان تحمل عدة طبقات من الفوائد لهذه الدولة. لأنه نتيجة لتنفيذها في السنوات الماضية:

- تم التعرف على الهوية الوطنية الكازاخستانية وسيادة كازاخستان وقبولها على المستوى العالمي بأقل جهد دعائي.

- تم توفير فرصة للحوار وإقامة علاقات على أعلى مستوى من الشبكات الإقليمية والعالمية لكازاخستان.

- وفرت السياسة الخارجية متعددة الأوجه منصة لإنشاء واستمرار علاقات متوازنة ومستدامة مع دول المنطقة والقوى الخارجية لكازاخستان.

- عملت الدبلوماسية متعددة الأطراف كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومهدت الطريق لخلق بيئة استثمارية إيجابية في كازاخستان.

- من خلال ربط المصالح الاقتصادية بالنظام السياسي والاقتصادي الحديث (المفتوح) وضمان التنمية الثقافية والاجتماعية، أدت العلاقات الاقتصادية إلى تأمين المصالح الوطنية لكازاخستان وقدمت مثلاً على الربط بين "الاقتصاد والأمن" في البيئة الدولية.

ركزت كازاخستان سياستها الخارجية على محور الاقتصاد وإلى حد ما ضمن حدود الأفكار الليبرالية. يعتبر التعاون الاقتصادي لكازاخستان ذات أهمية كبيرة لاكتساب القوة والمشاركة في أبعاد الحكم العالمي، ولهذا الغرض، رسمت مسار التنمية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي. في هذا السياق، عملت الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف من جهة، والدبلوماسية متعددة الأطراف والسياسة الخارجية متعددة الأوجه من جهة أخرى، جميعها كمنصات لتسهيل وتسريع جذب الاستثمار. كما أدى الربط بين عامل الاقتصاد والأمن والعلاقة المباشرة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الوطنية إلى تطورات إيجابية في تحديث النظام السياسي والاقتصادي، كما أدى إلى تطوير الفضاء الثقافي والاجتماعي.



مع اتباعها نهج الحياد رغم تقاربها اللافت مع الصين

ما هي أهداف السياسة الخارجية الكازاخستانية؟

والصين تدريبات عسكرية مشتركة، وفي مجال العلاقات الثقافية (على الرغم من أنها لم تطور بقدر العلاقات الاقتصادية)، كان اتجاه العلاقات يتجه نحو التوسع والتقدم. تكتسب الثقافة واللغة الصينية يوماً بعد يوم المزيد من المؤيدين في كازاخستان، كما يتزايد عدد الشباب الكازاخستاني الذين يسافرون إلى الصين للدراسة. حتى أنه بالمقارنة مع المناقصين الرئيسيين لبيكين في منطقة آسيا الوسطى، عمل الصينيون بشكل أفضل وأكثر نشاطاً في هذا المجال، وأظهروا اتجاهًا إيجابيًا في تحسين العلاقات.

المحور هو الاقتصاد

تؤكد السياسة الخارجية لكازاخستان على قضيتين أساسيتين: المصالح الوطنية والمصالح الاقتصادية. الهدف من هذه السياسة هو أن ترتقي كازاخستان بحلول عام ٢٠٣٠ (وفقاً لوثيقة رؤية "كازاخستان - ٢٠٣٠") إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم. تتوقع هذه الوثيقة النمو الاقتصادي من خلال تبني اقتصاد السوق الحرة وجذب المستثمرين، وبالتالي اعتبرت أن النجاح في تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على الحفاظ على الاستقرار السياسي وضمان الأمن. وفقاً لذلك، تؤدي المصالح الاقتصادية إلى المصالح الوطنية. كما أن وثيقة رؤية أخرى (وثيقة "كازاخستان - ٢٠٥٠") حددت هدف التنمية الاقتصادية والسياسية بأنه "الوصول إلى مصاف الدول الخمسين الأكثر تقدماً في العالم". تم التعبير عن المصالح الاقتصادية لكازاخستان في إطار إنشاء "اقتصاد مستقل" وتثبيت الهيكل السياسي، وفقاً لذلك، فإن جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة حجمه، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وضمان التعاون الثنائي مع الدول المجاورة، وتسريع التكامل الأوراسي، تشكل الخصائص الأساسية للأهداف المذكورة.

كازاخستان العديد من المعاهدات الإقليمية والدولية، ونفذت سياسات متعددة بناءً على أفكار الليبرالية (النظريات القائمة على الربط بين الأمن والاقتصاد). تتمتع هذه الدولة، بمواردها الطبيعية الوفيرة وبيئتها الاستثمارية المتطورة نسبيًا، بقدرة مقبولة على جذب المستثمرين الأجانب، وقد حددت محور تطوير علاقاتها الخارجية على أنه "اقتصادي" في الأساس. في عام ٢٠١٩، حصلت كازاخستان على لقب فريد وهو "الشريك الاستراتيجي الشامل الدائم" للصين، مما يضعها إلى جانب دول مثل روسيا وبكستان (التي حصلت كل منها على ألقاب فريدة خاصة بها في الدبلوماسية الصينية).

في الوقت الحاضر، يتركز الجزء الأكبر من الاستثمار الصيني في قطاع البتروكيماويات، وتشكل أنواع الوقود والمعادن والمواد المعدنية ما يقرب من ٨٥٪ من صادرات كازاخستان إلى الصين. كما أن هناك حالياً أكثر من ٥٥ مشروعاً بقيمة تزيد عن ٢٨ مليار دولار قيد التنفيذ في إطار التعاون الصناعي بين كازاخستان والصين، وقد تم إنجاز ١٥ مشروعاً بقيمة ٣,٩ مليار دولار. ومن المثير للاهتمام أن حوالي ٥٠٪ من إجمالي القيمة المذكورة كانت في قطاع البتروكيماويات في كازاخستان، وأكثر من ٢٢٪ من هذا الاستثمار كان في قطاع التعدين والمعادن في البلاد.

مع كل هذا، وكنتيجة للاتجاهات، تظهر الاستثمارات التي تمت في إطار مشروع "الحزام والطريق" أن العلاقات التجارية بين كازاخستان والصين (بغض النظر عن جودتها ومحتواها) قد شهدت زيادة واضحة، وتم تصميم وإطلاق مشاريع مشتركة تحقق مصالح كلا الطرفين. في الوقت نفسه، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية، هناك اهتمامات في مجالات الأمن والثقافة بين البلدين. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، أجرت كازاخستان

روسيا والولايات المتحدة والصين. مثال على ذلك هو توقيع معاهدة الأمن الجماعي مع فيرغيزستان وروسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وأرمينيا في عام ١٩٩٢ وإطلاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، وهي خطوة أساسية في مجال الأمن.

تضمنت أول وثيقة لمفهوم السياسة الخارجية لكازاخستان، التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥، قسامين "علني" وغير علني، تم من خلالها تقديم وترسيخ أساس الدبلوماسية متعددة الأوجه والأبعاد لكازاخستان. كان هذا المفهوم، بمحاورة التي تشمل "افتتاح الدولة على العالم الخارجي"، و"تعدد أوجه السياسة الخارجية"، و"البرغماتية"، و"النشاط"، و"الدبلوماسية متعددة الأطراف"، قابلاً للتعرف عليه كأساس للسياسة الخارجية لهذا البلد حتى نهاية فترة "نورسلطان نزارباييف"، وفي الفترة الحالية، بعد التحديث، لا يزال معتمداً من قبل رئيس الدولة الحالي "قاسم جومارت توكاييف". وبالتالي، تستمر السياسة مع التركيز على مبادئ متعددة الأطراف وتعدد الأبعاد في كازاخستان.

يمكن تمييز كازاخستان، كدولة مهمة في منطقة آسيا الوسطى، من خلال مزيج من الخصائص التالية: - اقتصاد قوي نسبياً (قوة اقتصادية إقليمية، مع التركيز على تصدير الموارد الطبيعية، خاصة إلى الصين والاتحاد الأوروبي).

- سياسة الأبواب المفتوحة للمشاركة في الاقتصاد العالمي، والتعاون مع جميع الشركاء المحتملين وجذب الاستثمار الأجنبي. - تصميم وإطلاق أفكار مختلفة للتكامل والمشاركة النشطة في الهياكل متعددة الأطراف الإقليمية والدولية.

التعاون الاقتصادي بين كازاخستان والصين

منذ استقلالها في عام ١٩٩١، أبرمت

السياسة الخارجية لكازاخستان أهدافاً استراتيجية مهمة من حيث "التنمية الاقتصادية" و"الأمن القومي". تظهر تجربة هذا البلد في العقود الثلاثة الماضية أن تطوير العلاقات الاقتصادية في إطار سياسة خارجية متعددة الأوجه ودبلوماسية متعددة الأطراف أمر ممكن. كما يمكن القول إن كازاخستان تسعى، مع استمرار سياستها متعددة الأوجه والتزامها بمبادئ الحياد في الممارسة العملية، إلى السير في مسار متوازن ومعتدل دون إظهار تقارب أو ابتعاد غير عادي مع أي من اللاعبين المؤثرين إقليمياً ودولياً. الاستثناء المحتمل الوحيد في هذا الصدد هو التفاعل المتزايد للصين مع اقتصاد كازاخستان وصناعاتها، مما أدى في السنوات الأخيرة إلى تقارب متزايد بين بكين وأستانا.

سياسة متعددة الأوجه

قامت وزارة الخارجية الكازاخستانية بتطوير مفهوم السياسة الخارجية عدة مرات منذ بداية استقلالها. بدأ الكازاخ العمل على أول وثيقة للسياسة الخارجية في عام ١٩٩٣، لكن وفقاً لبعض الخبراء، لم يتم عكس مفهوم مقبول في هذه الوثائق في ذلك الوقت. ربما كان السبب في ذلك أن جمهورية كازاخستان حديثة التأسيس، مثل الجمهوريات الأخرى الباقية من انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت مضطرة لبدء الوجود على الساحة الدولية والعمليات المستقلة للسياسة الخارجية من البداية ودون خلفية نظرية وتنفيذية. ومع ذلك، تم تحديد الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية لهذا البلد حتى عام ١٩٩٥ نتيجة للتفاعل مع المنظمات الدولية والدول واللاعبين الدوليين الآخرين من قبل نخبة السياسة الخارجية الكازاخستانية. في بداية هذه التفاعلات، تم إنشاء معاهدات الصداقة والتعاون والتآزر، خاصة مع

وكالو نورديو"، وزير العدل الإيطالي في حكومة اليمين برئاسة جورجيا ميلوني، رئيسة الوزراء، عدة مرات في هذا الشأن مع أحزاب مختلفة، سواء حزب "أخوة إيطاليا" اليميني من المعسكر الحكومي أو الحزب الديمقراطي اليساري المعتدل من المعارضة. وخلال فصل الصيف، أرسلت الوفود البرلمانية رسائل إلى المؤسسات في جميع أنحاء البلاد بهذا الخصوص. بعد زيارة سجن بوجيوربالي في نابولي، وصف نواب الحزب الديمقراطي

أخبار قصيرة



تفاصيل حادثة إطلاق النار قرب مكان تواجد ترامب

صرحت شرطة مدينة بالم بيتش الأمريكية بوقوع حادث إطلاق نار بالقرب من نادي ترامب الدولي للغولف، أثناء تواجد المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب داخل النادي.

وقال قائد الشرطة: "كان ترامب على بعد ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ياردة من موقعه عندما اشتبك أحد عملاء الخدمة السرية مع رجل مسلح بينديفة وسط الشجيرات داخل النادي".

من جانبه، أكد جهاز الخدمة السرية أن "الرئيس السابق دونالد ترامب في أمان"، مشيراً إلى أن "المرشح الجمهوري عاد إلى منتجعه في مار-إيه-لاغو بعد حادث إطلاق النار في ملعب الغولف". وأضاف الجهاز أن هناك "محاولة لاغتيال" ترامب. وأكدت حملة ترامب أن الرئيس الأمريكي السابق في مكان آمن بعد "إطلاق نار بالقرب من وجوده".



باكستان: الإرهابيون في بلوشستان مسلحون بأسلحة أميركية

أعرب معاذ أنصاري، رئيس شرطة ولاية بلوشستان الباكستانية، عن قلقه من حصول الإرهابيين والجماعات التكفيرية على أسلحة ومعدات أميركية.

وقال في حديث للصحفيين في مدينة كويتا: "إن الإرهابيين يمتلكون أسلحة ومعدات إلكترونية، بما في ذلك مناظير للرؤية الليلية، مما زاد من قدرتهم على تنفيذ العمليات الإرهابية".

وطالب رئيس شرطة بلوشستان الحكومتين المحلية والمركزية بتزويد قوات الشرطة بالمعدات الحديثة.



طالبان: أحببنا مخططاً لتقسيم أفغانستان

قال "نور الله نوري"، وزير شؤون الحدود والأقوام والقبائل في حكومة طالبان، خلال حفل: "إن أعداء أفغانستان حاولوا على مدى نحو خمسة عقود تفريق الأفغان وتقسيم البلاد، لكن الحكومة الجديدة في كابول أحبطت هذا المخطط".

وأضاف نوري خلال حفل تخرج عدد من الطيارين التابعين لحكومة طالبان، الذي أقيم في كابول، أن الهيئة الحاكمة تسعى لتعمير أفغانستان.

وكان "سراج الدين حقاني"، وزير الداخلية في حكومة طالبان، قد صرح سابقاً بأن أعداء أفغانستان حاولوا تقسيم البلاد تحت مسميات مختلفة وإثارة الفرقة بين الأقوام، لكن هذه المؤامرة قد أحبطت.



مكان في السجن في هذا البلد، لكن هناك حالياً ٦١,٠٠٠ شخص في السجن. وقد تأثرت خاص بهذه الظروف".

يوليو وأغسطس. حتى الآن في عام ٢٠٢٤، انتحر ٧٠ سجيناً، وهو عدد أكبر من أي وقت مضى. ومن المحتمل أن تكون حالات الانتحار في الأشهر الأخيرة مرتبطة بالظروف غير المحتملة في السجن خلال موجة الحر الشديد بين يوليو وأوائل سبتمبر. وجاء في ختام التقرير: "على أي حال، فإن ظروف السجن في إيطاليا لا تطابق، خاصة لأن العديد من مراكز الإصلاح والتأهيل مكتظة بشكل يأس. على الورق، هناك ٥٠,٠٠٠

إيطاليا.. أوضاع مزرية يعيشها السجناء

اليساري المعتدل الوضع بأنه "ظروف مماثلة لأمريكا اللاتينية". كما أفاد نواب حزب "أخوة إيطاليا" اليميني من أودينه في شمال إيطاليا الأسبوع الماضي أن السجن هناك مكتظ تماماً بـ ١٧٧ سجيناً، في حين لا يتوفر سوى ٩٥ مكاناً. وأكدوا من ناحية أخرى على أهمية تطبيق المبدأ القائل بأن من يفقد حريته لا يفقد كرامته. تعززت هذه النقاشات أيضاً بحقيقة الإبلاغ المتكرر عن حالات انتحار خلف قضبان السجن في شهري

تناولت صحيفة "ناغس أنتسايفر" في مقال لها الوضع المتردي والكارثي للسجون المكتظة في إيطاليا، حيث كتبت: "السجون الإيطالية مزدحمة تماماً. يزداد عدد حالات الانتحار خاصة في فصول الصيف الحارة، ولا يُتوقع أي تغيير في وضع هذه المؤسسات". كانت النقاشات في وسائل الإعلام الإيطالية حول أوضاع السجناء في البلاد قد بدأت في شهر أغسطس. لكنها الآن عادت لتتصاعد من جديد. تحدث

مركز الإصلاح والتأهيل في نابولي وروما وميلانو بشكل خاص بهذه الظروف".